

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ١٢ من جدول الأعمال

المنظمات غير الحكومية

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة (باسم الاتحاد الأوروبي)

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الموجهة من الممثل الدائم لفيت نام إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالإشارة على وجه الخصوص إلى مرفقاتها التي عُمت على جميع أعضاء المجلس (E/2004/91)، يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة الإشارة إلى المسائل التالية كي يتسنى للمجلس اتخاذ قرار مستنير بالكامل:

(أ) سينظر المجلس، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال، في تقرير اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية كي يتخذ قراراً بشأن مشروع المقرر المضمن في التقرير، بما في ذلك مشروع المقرر الثالث بشأن تعليق المركز الاستشاري للمنظمة غير الحكومية المسماة الحزب الراديكالي عبر الوطني. وتنص الأحكام الواردة في الفقرة ٥٦ من قرار المجلس ٣١/١٩٩٦، على أنه

”في الحالات التي تقرر فيها اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية أن توصي بتعليق أو سحب المركز الاستشاري العام أو الخاص لإحدى المنظمات غير الحكومية أو بتعليق أو سحب إدراجها في القائمة، توافي المنظمة المعنية خطياً بأسباب ذلك القرار وتتاح لها فرصة تقديم ردها إلى اللجنة لتتخذ فيه على النحو المناسب في أقرب وقت ممكن“.



ومع تأكيده مرة أخرى لالتزامه الكامل بالمراعاة الدقيقة لأحكام قرار المجلس، قدم الحزب الراديكالي عبر الوطني رده النهائي إلى الأمانة العامة، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (انظر الملحق). وبينما ينفي الحزب في رده النهائي "جميع الاتهامات المتعلقة بمزاعم إساءة استخدامه لعلاقته مع الأمم المتحدة، فضلا عن الادعاءات الإضافية ضد كوك كسور، رئيس مؤسسة مونتانيار، وعضو المجلس العام للحزب الراديكالي عبر الوطني"، فإنه يتناول بالتفصيل جميع الادعاءات المقدمة ضد الحزب، وبخاصة ما يتعلق منها بمسائل الإرهاب، بما في ذلك مسألة ارتباط السيد كسور بالمنظمة التي لم يعد لها وجود الآن، المسماة الجبهة المتحدة لتحرير الأعراف المقهورة، وأخيرا الادعاء المتعلق بالتطلعات الانفصالية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه، في ضوء مراعاة حق الرد، الذي تستند إليه المعلومات المتعلقة بجميع قراراتنا، يصبح من الضروري أن تعرض على جميع أعضاء المجلس العناصر المدرجة في الرد النهائي للحزب الراديكالي عبر الوطني، المضمنة لهذه الرسالة، والتي لم تحظ حتى الآن، في رأينا، "بالنظر فيها على النحو المناسب"، حسبما جاء في الفقرة ٥٦ من القرار ٣١/١٩٩٦.

وفيما يتصل بهذه المسألة، يرغب الاتحاد الأوروبي في توجيه انتباه المجلس، إلى قيام أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي، أثناء المناقشة التي عقدت في أيار/مايو الماضي في اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وعملا بأحكام الفقرة ٥٠ من القرار ٣١/٩٦، بتقديم طلب لتعليق المناقشة بغية تخصيص المزيد من الزمن للنظر بشكل أكثر تعمقا في المسألة المعروضة أمامنا اليوم. غير أن الطلب رُفِض من خلال التصويت. والمؤسف هو أن فييت نام قد قررت، في هذه المرحلة المتأخرة، تعميم معلومات إضافية عن الحزب الراديكالي عبر الوطني.

(ب) وفيما يتعلق بالشواغل الواردة في الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لفيت نام، يرغب الاتحاد الأوروبي في استعراض انتباه جميع أعضاء المجلس، إلى حقيقة أنه لا ينبغي أن تتعرض أية منظمة إلى تعليق مركزها الاستشاري لدى المجلس، فقط بسبب قيامها بتوجيه انتباه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى مسائل تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص إلى مسائل تخص السكان المحليين والحرية الدينية. والواقع هو أن الفقرة ٥٧ من القرار ٣١/٩٦ تضع الشروط التي يجوز أن يعلّق المركز الاستشاري بموجبها. وهي شروط لم يجر استيفاء أي منها في حالة الحزب الراديكالي عبر الوطني، بل الحقيقة هي أن مشروع المقرر الثالث لا يتضمن أية إشارة إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في الفقرة ٥٧.

ويرغب الاتحاد الأوروبي أيضا في أن يؤكد أنه منذ عام ٢٠٠٢، حينما عرضت المسألة على اللجنة المعنية للمنظمات غير الحكومية، ظل الحزب الراديكالي عبر الوطني يمثل على الدوام للطلبات المتعلقة بأن يقدم ردوده الخاصة في الوقت المحدد، وأن يشارك بشكل كامل في مداولات اللجنة، بطريقة تعكس موقفه المتعاون واستعداده للحوار، في جميع المناسبات. وعلاوة على ذلك، وبسبب إدراكه التام للمسؤوليات المنبثقة عن ارتباطه بمنظومة الأمم المتحدة، ظل الحزب الراديكالي عبر الوطني يلتزم على الدوام بأحكام القرار ٣١/١٩٩٦ ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد أن درس الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير البيانات التي وجهها الحزب الراديكالي عبر الوطني على امتداد السنوات الأخيرة إلى لجنة حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية، فإنه يعتقد أن الحزب، وكذلك السيد كسور، لم يدلّيا، في أية مناسبة، بأقوال مباشرة أو غير مباشرة، من أجل زعزعة أسس سيادة فييت نام وسلامتها الإقليمية. إذ أن رفض جميع أشكال العنف، بما في ذلك الإرهاب الموجه ضد الأفراد أو الدول بطبيعة الحال، مسألة ذات جذور عميقة في مبادئ وأفعال الحزب.

(ج) ويرى الاتحاد الأوروبي بشكل راسخ أن المجلس يملك الصلاحية الكاملة لاستعراض أعمال لجانه العاملة وهيئاتها الفرعية، وأنه ما من سبيل إلى أن تعتبر ممارسته لهذه الصلاحية "غير مشروعة" بأي حال من الأحوال. ويعتبر نظر الهيئة الأم في أية مقررات تتخذ على مستوى هيئاتها الفرعية أو تعديلها لتلك المقررات، إذا رأت ذلك، من القواعد الأساسية "لديمقراطية" التي تحكم أعمال هذه المؤسسة الجليلة.

ومن ثم يكون في وسع أعضاء المجلس الإفصاح، بصورة مشروعة بالكامل، عن تقييمهم للتوصيات التي ترد في التقارير التفصيلية المقدمة من اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، استنادا إلى تلك التقارير نفسها، وعلى وجه الخصوص حينما تتعلق التقارير بمسائل حساسة تخص تعليق المركز الاستشاري لمنظمة غير حكومية. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف، أن يعتبر حقهم في إعادة النظر في أي مقرر يتخذ على المستوى الفرعي، ومن ثم إلغاء ذلك المقرر، "محاولة غير مشروعة".

(د) وقد درس الاتحاد الأوروبي بحرص كبير، الوثائق المعممة كمرفقات للرسالة الموجهة من الممثل الدائم لفيت نام. ولهذا السبب، يود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أن بعض العناصر الجديدة التي طرحتها فيت نام قد نُسبت بطريقة خاطئة إلى صفحة مؤسسة مونتانيار على الإنترنت. والحقيقة هي أنها تعود إلى موقع لمنظمة أخرى على الإنترنت، يسمى "انقلدوا شعب مونتانيار"، ويعالج المسائل المحلية المتصلة بفيت نام.

وكملاحظة عامة، يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق بشأن القرار المتعلق بتعميم المعلومات التي لم يجر التحقق من مصداقيتها، بوصفها وثيقة من وثائق المجلس، لا سيما بالارتباط مع الأحداث التي لم يجر التحقيق فيها بصورة شاملة ومستقلة، سواء بواسطة مراقبين مستقلين رسميين أو بواسطة الأمم المتحدة.

وتظل الحالة التي أورد السيد كسور وصفها، نيابة عن الحزب الراديكالي عبر الوطني، مثار اهتمام على الصعيدين الوطني والدولي، في واقع الأمر. وقد أصبحت مؤخرا موضع تركيز عدد من البيانات الصادرة عن مكاتب مفوضية حقوق الإنسان ومفوضية شؤون اللاجئين، والصادرة كذلك عن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كمبوديا. وأكدت عدة منظمات غير حكومية محترمة على الصعيد الدولي، أن الحالة في هذه المنطقة تثير عدة شواغل تتعلق بحالة شعب "مونتانيار"، مقابل الامتيازات والحريات المحلية المتعلقة بالدين والمعتقد.

(هـ) ولهذه الأسباب جميعها، أود أن أطلب إليكم تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها على جميع أعضاء المجلس، ومعها نسخة من الرد النهائي الذي أعده الحزب الراديكالي عبر الوطني، بموجب الأحكام الواردة في الفقرة ٥٦ من القرار ٣١/١٩٩٦، والذي قُدم إلى الأمانة العامة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (انظر الضميمة والملحق).

نيابة عن الاتحاد الأوروبي

(توقيع) ديرك جان فان بن بيرا

السفير فوق العادة المفوض

الممثل الدائم